

ادب عربي، سال ٩، شماره ١
بهار و تابستان ١٣٩٦

دراسة نقدية للاستعارة المكنية عند البالكي

هادي رضوان*

استاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة كردستان

(من ص ١٧٣ الى ١٨٩)

تاريخ الاستلام: ١٣٩٥/٣/١٦، تاريخ القبول: ١٣٩٦/٦/٢٩

الملخص

تعد الاستعارة المكنية من المسائل الخلافية في علم البيان وتحدث عنها البلاغيون بالتفصيل؛ فهناك - على أقل تقدير - أربعة مذاهب: مذهب السلف ومذهب الخطيب القزويني ومذهب السكاكي ونظرية عصام السدين الإسفراييني. أما مذهب السكاكي فالتفت إليه كثير من الشراح وأصحاب الحواشي، فسعوا في التأويل ورفع التناقض عن أقوال السكاكي بالطرق المختلفة. والعلامة البالكي درس الاستعارة المكنية وأولها بحيث خرج - إلى حد ما - من الإشكالات الواردة على السكاكي وإن كان رأي البالكي قابلاً للنقد والإشكال أيضاً. والباحث في هذا المقال بعد أن يلقي الضوء على هذه الدراسة يقارنها بسائر المذاهب الموجودة في الاستعارة المكنية ويجعلها في بوتقة النقد والبحث. ويمكن أن نذكر ضمن نتائج هذا البحث أن البالكي قدر في كل استعارة مكنية تشبيهين، أحدهما مستقيم والآخر معكوس، والكلمة في التشبيه الثاني خارجة عن الحقيقة داخلية في المجاز. فعلى هذا الأساس لا إشكال في تسمية المكنية استعارة ومجازاً وقد أحاب البالكي بهذا الطريق عن الإشكالات الواردة على رأي السكاكي. ومن نتائج هذا البحث أن رأي البالكي وإن كان قريباً مما ذهب إليه الإسفراييني في القول بالتشبيه المعكوس للمبالغة، لكنه استطاع أن يميز بين المكنية والمصرحة خلاف ما فعله الإسفراييني فإنه أبقى هذا النوع في دائرة الاستعارة المصرحة.

الكلمات الدلالية: الاستعارة المكنية، البلاغة، السكاكي، البالكي، المجاز اللغوي.

١. مقدمة

إن الاستعارة المكنية ما زالت محلّ خلاف بين أهل البلاغة؛ فهناك آراء مختلفة في هذا النوع من الاستعارة نعثر على ثلاثة منها في كتاب التلخيص وشروحه؛ وهي التي صارت مدار البحث والنقد عند سائر أصحاب البلاغة قديماً وجديداً. وفي مجال الشرح والتوضيح لهذه الآراء نرى كثيراً من المؤلفين والمحشين يأتون بتحليلات متعسفة قلما تخطر في الأذهان الصافية أو تجد قبولاً عند أصحاب الأذواق السليمة أو تجري على ألسنة أو أقلام الأدباء الآخذين بنواصي الكلام؛ وعلى هذا الأساس نلاحظ بعضاً من هذه الآراء وتأويلاتها أقرب إلى الفهم من بعض. هذا وإن رأي السكاكي وإن كان بديعاً وجميلاً في بادئ الرأي إلا أنه اعتمد على كثير من هذه التعسفات التي أشرنا إليها، فسعى الشراح في تأويله وتوجيهه ناوين تقريبه من الأذهان والأذواق، منهم العلامة البالكي الذي حقق المسألة بدقّة وعلى ضوء ما وهبه الله من الاستطاعة العلمية و الموهبة العقلية.

وتحاول هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة التالية:

١. كيف استطاع البالكي أن يخرج من الإشكالات الواردة على رأي السكاكي في الاستعارة المكنية؟

٢. ما هي الوجوه المميزة بين رأي البالكي وآراء البلاغيين قبله؟

٣. ما هي التكاليف الموجودة في رأي البالكي بالنسبة إلى سائر الآراء؟

ومن أهداف البحث محاولة الوصول إلى فهم أدق في ما أتى به المتقدمون من البلاغيين، فإن كثيراً من آرائهم ما يزال يحتاج إلى إمعان النظر والدقة والتأمل، كما أن رأي البالكي بخصوصه جدير بالملاحظة والتدبر فإنه لا يقل دقة عن نظرات كثيرين في هذا المجال من أمثال العصام وسائر الشراح وأصحاب الحواشي.

وقد كتب عن الاستعارة المكنية في آثار القدماء والمتأخرين شيء كثير نحتاج إلى الإشارة إلى محصله لبنني عليه ما نأتي به في هذه الدراسة من تحقيق نظرية البالكي و نقدها وهذا مما لا محيص عنه، أما بالنسبة إلى الدراسات المعاصرة فمن الجدير بالإشارة كتاب «دراسة و نقد في مسائل بلاغية هامة» (١٣٧٦) لمحمد فاضلي الذي تحدث فيه المؤلف بالتفصيل عن المذاهب الأربعة الموجودة حول الاستعارة المكنية ومقالة محمد فشاركي وعنوانها «استعاره مكنيه از ديدگاه سكاكي» (الاستعارة المكنية عند السكاكي) (١٣٧٠ش) المطبوعة في مجلة كلية الآداب

والعلوم الإنسانية بجامعة أصفهان وقد بحث فيها الكاتب عن رأي السكاكي في الاستعارة المكنية وأشار إلى آراء البلاغيين ليقارنها برأي السكاكي، و مقالة «استعاره در آثار جرجاني و سكاكي» (الاستعارة المكنية في آثار الجرجاني والسكاكي) (١٣٩٣) لسياوش حقجو و مسعود اسكندري المطبوعة في فصلية اللغة الفارسية و آدابها بجامعة خوارزمي (العدد ٧٧) و التي تتحدث عن أنواع الاستعارة عند الجرجاني و السكاكي و مقالة «أنواع استعاره از دیدگاه عبد القاهر و بلاغت دانان برجسته بعد از او، زمخشري، خطيب قزويني و تفتازاني» (أنواع الاستعارة عند عبدالقاهر و كبار البلاغيين من بعده، الزمخشري و الخطيب القزويني و التفتازاني) (١٣٩٢) لسيد علي أكبر عباسبور المطبوعة في مجلة صحيفه ميبين، الدراسات التاريخية و اللغوية للقرآن و الحديث (العدد ٥٤)، و غيرها من الأبحاث الموجودة حول موضوع الاستعارة و فيما يتعلق بالاستعارة المكنية جميعها يدور حول الآراء الثلاثة الموجودة في المؤلفات البلاغية و أضاف محمد فاضلي إلى هذه المذاهب رأي عصام الدين الاسفراييني. و ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه يدرس رأياً خامساً يفارق الآراء الموجودة في الكتب البلاغية و أظن أن دراستي هذه جديدة في نوعها بما أن ما أبدى فيه البالكي برأيه ما زال مخطوطاً محبوباً في طيات المكتبات الخاصة، فيكون جديراً بالدراسة و النقد - وأنا لا أدعي أن يكون تحقيق البالكي هذا هو القول الفصل في المسألة - فالقضية ما تزال محلّ بحث و مناقشة؛ فغاية الأمر أن الكاتب يراه أدقّ و أحسن من كثير من تلك التأويلات التي أتى بها أصحاب الشروح و الحواشي؛ فهو حقيق بأن يشغل فراغاً آخر من المسألة و يكون لبنة في جدار البيان من بيت البلاغة العربية.

٢. نبذة عن حياة البالكي و آثاره

هو الحاج الملا باقر ابن الشيخ حسين (المدرس، ١٩٨٣: ١٢٥) ولد في قرية نزاز التابعة لقضاء سنندج لمحافظة كردستان الإيرانية سنة ألف و ثلاثمائة و ست عشرة قمرية كما نقله البالكي من والده الشيخ حسين. بدأ بالدراسة الابتدائية، فحتم القرآن الكريم و قرأ الكتب الاعتقادية و القصصية المعتادة، ثم اشتغل بالعلوم العربية صرفها و نحوها و غيرها و تجول في المدارس الموجودة عندهم، إلى أن جاءت سنة ألف و ثلاثمائة و ثمان و ثلاثين فتتلمذ عند الملا أسعد المدرس في قرية (بوري دهر) في ناحية (زاوه رود) و قرأ الشمسية في المنطق عنده و اشتهر بين الطلاب بأنه ذكي، فطن، خطاط، أديب و في الواقع كان كذلك... و بعد أشهر انتقل إلى مدرسة الملا عبدالله

الدشي بسندج ابن الملا محمود الدشي، فبقي عنده مدة قليلة ... ثم رجع إلى قرية (جور)^٢ التابعة لقضاء (مريوان)^٣ وأقام عند السادة الجوريين أولاد العلامة (السيد حسن الجوري) المشهور كمدرس لمدرستهم ... وبقي في (جور) إلى سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وأربعين هجرية فانتقل إلى (بالك)^٤ من قرى (مريوان)، فتوسّع مجال تدريسه وإفادته علومه (المدرس، ١٩٨٣: ١٢٦-١٢٧)؛ كان متبحراً وله مؤلفات وحواشٍ كثيرة في العلوم المختلفة من أهمها كتاب الدرر الجلالية وشرحه الألفاظ الإلهية في علم الكلام وكتاب تحرير المقاصد في الحكمة والكلام وشرح قصيدة البردة والتعليقات على تفسير البيضاوي والرسالة البيانية ورسالة في علم الوضع ورسالة في العروض وله ديوان شعر وأكثره منظومات تعليمية وكان يتخلص بـ(غريق)؛ توفي - رحمه الله - أوائل الشتاء سنة ١٣٩٢ (١٣٥٠هـ) (روحاني، ١٣٩٠: ٢ و ٤٢٩ و البالكلي، ١٣٧٧: ٢٠-٢٤).

٣. الاستعارة المكنية عند البلاغيين

لعل أهم كتاب للقدماء بحث فيه عن مسمى الاستعارة المكنية هو كتاب "أسرار البلاغة" لعبدالقاهر الجرجاني؛ فإنه أتى بفصل في تقسيم الاستعارة إلى حقيقية وتخييلية؛ يقول: «وفصل بين القسمين أنك إذا رجعت في القسم الأول إلى التشبيه الذي هو المغزى من كل استعارة تفيد، وجدته يأتيك عفواً، كقولك في (رأيت أسداً): رأيت رجلاً كالأسد ورأيت مثل الأسد أو شبيهاً بالأسد؛ وإن رُمته في القسم الثاني وجدته لا يواتيك تلك المواتاة، إذ لا وجه لأن يقول: (إذ أصبح شيءٌ مثلُ اليد للشمال) أو (حصل شبيهٌ باليد للشمال) وإثما يترأى لك التشبيه بعد أن تحرق إليه سترًا وتعمل تأملاً وفكراً وبعد أن تغير الطريقة وتخرج عن الحد الأول، كقولك: إذا أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده وإجراؤه على موافقته وجذبه نحو الجهة التي تقتضيه طبيعته وتنحوها إرادته» (الجرجاني، ١٩٩١: ٥٩). ومما ينبغي أن يشار إليه أن الجرجاني وإن سمى (اليد) في المثال المذكور (مستعارة) ولكن ليس المراد منه الاستعارة المصطلح عليها؛ فإننا بعد التأمل فيما قاله الجرجاني في مقام إجراء الاستعارة في بيت لبيد نرى أنه يتحدث عن نوع من التشبيه والتقدير في النفس يقول: "ثانيهما أن يؤخذ اسم من حقيقته ويوضع موضعاً لا يبين فيه شيء يشار إليه، فيقال هذا هو المراد بالاسم، والذي استعير له وجعل خليفة لاسمه الأصلي وناثباً منابه ومثاله قول لبيد:

وَعْدَاةٍ رِيحٍ قَدْ كَشَفَتْ وَ قِرَّةٍ

قَدْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

(العامري، ٢٠٠٤: ١١٤)

وذلك أنه جعل للشمال يداً ومعلوم أنه ليس هناك مشاراً إليه يمكن أن تجري اليد عليه كإجراء الأسد والسيف على الرجل في قولك: (انبرى لي أسد يزأر) و (سللت سيفاً على العدو لا يفل) ... لأن معك في هذا كله ذاتاً يُنصُّ عليها و ترى مكانها في النفس إذا لم تجد ذكرها وليس لك شيء من ذلك في قول لبيد، بل ليس أكثر من أن تُخَيَّلَ إلى نفسك أن الشمال في تصريف الغداة في حكم طبيعتها كالمدير المصرف لما زمامه بيده ومقادئته في كفه وذلك لا يتعدى التخيل والوهم والتقدير في النفس من غير أن يكون هناك شيء يحس وذات تتحصل؛ ولا سبيل لك أن تقول كئى باليد عن كذا وأراد باليد هذا الشيء أو جعل الشيء الفلاني يداً ... وإنما غابتك التي لا مطلع وراءها أن تقول: «أراد أن يثبت للشمال في الغداة تصرفاً كتصرف الإنسان في الشيء؛ فاستعار لها اليد حتى يبالغ في تحقيق التشبيه» (الرجاني، ١٩٩١: ٥٧-٥٨).

فانظر كيف يتحدّث الرجاني عن التخيل والتقدير في النفس من جانب وعن استعارة اليد من جانب آخر؛ فالشيخ كما يقول بعض المعاصرين: «وإن كان من السلف لا يقول في موطن الاستعارة بالكناية إلّا بتشبيه وتقدير في النفس حذف المشبه به فيه ثم ذكر ما يلائمه واستعير للمشبه على طريق ادعاء معنى شيء لشيء» (فاضلي، ١٣٧٦: ٢٤٦). ثم يشير هذا الباحث إلى أن لفظ المكنية في اسم هذا النوع فله وجه، أما لفظ الاستعارة فلا وجه له: «من رأى مذهبه وسمى التشبيه بالمكنية فلعله نظر إلى خفاء التشبيه وعدم ظهوره و أما التسمية بالاستعارة فالظاهر أنه لا يرى له وجه» (المصدر نفسه: ٢٤٧).

أقول ولعل هذه التسمية بعده ناشئة من قوله: (فاستعار لها اليد حتى يبالغ في تحقيق التشبيه)، فعلى هذا فالتسمية ملفقة من (المكنية) من جهة و(الاستعارة) من أخرى، فلا يصح أن نقول: لا يرى له وجه، وإن لم تكن الاستعارة بالمعنى المصطلح عليها.

وقد أخذ من الرجاني كثيرون من أهل البلاغة، فالعلوي اليميني يقسم الاستعارة إلى الحقيقية والخيالية: «ومن الخيالية قولهم (فلان أنشبت المنية محالبها) كان تخيلاً للاستعارة لأنه لما شبه المنية بالسبع في عدوانها وتضريتها على الإنسان جعل لها محالب ليزداد أمر التخيل ويكثر» (العلوي اليميني، ١٩٩٥: ١١٢).

ومن الرجاني أخذ صاحب التلخيص رأيه في الاستعارة المكنية والتخييلية؛ فهما عنده

حقيقتان لغويتان غير داخلتين في قسم المجاز لأن الكلمة لم تستعمل في المشبه به، وذلك أن يضمّر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به ويسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ومكنياً عنها لأنه لم يصرح به، بل دلّ عليه بذكر خواصّه ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارةً تخيليةً؛ لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر المختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن المشبه من جنس المشبه به (ينظر: الخطيب القزويني، ١٩٠٤: ٣٢٨-٣٢٤ و السيوطي، ٢٠١١: ٢٩٠). وقد صرح التفتازاني بهذا التأثير وكأته كان واضحاً عنده حينما يقول: «وأما الشيخ عبدالقاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وإنما دل على أن في قولنا: أظفار المنية استعارة بمعنى أنه أثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الأظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية» (التفتازاني، ١٣٨٧: ٢٢٢).

وذهب السلف [والمراد به من تقدّم السكاكي] إلى أن الاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس الرموز إليه بذكر لازمه من غير تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصده من عرض الكلام ولا بُعد فيه عند من شاهد الإشارة إلى المعاني العرضية وصدق بحاسنها المرضية ... وحينئذ وجه تسميتها استعارة بالكناية أو مكنية ظاهر لأنها استعارة بالمعنى المصطلح وملتبس بالكناية بمعنى اللغة أي الخفاء" (الإسفرائيني، مخطوطة: ٢٧-٢٨).

وظاهر كلام صاحب الكشف يدل على موافقته هذا الرأي؛ فإنه يقول في تفسير قوله تعالى: «ينقضون عهد الله» (البقرة: ٢٧)؛ «فإن قلت من أين ساع استعمال النقض في إبطال العهد؟ قلت: من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة، لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين ... وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه» (الزمخشري، ١٩٩٨: ١ و ٢٤٦). ومعنى كلامه أنه وقعت في العهد استعارة بمعنى أنه استعير الحبل له، غير أنه لم يذكر لفظ المستعار بل دلّ عليه بلازمه وردفه على سبيل الإشارة والرمز (انظر: الفاضلي، ١٣٧٦: ٢٤٦)، وليس لنا أن نقول إن الزمخشري يريد الاستعارة بالكناية إلّا على معنى أنه يريد مسمى الاستعارة بالكناية وحقيقتها؛ لأن الاصطلاح لم يعرف عند السلف - ومنهم الزمخشري - ولعلّ أول من أشار إليه هو الرازي في كتابه «نهاية الإيجاز» وهو كتاب كُتب بعد الكشف

بما يقرب من قرن (أبو موسى، د.ت: ٤١٦) فعنوان الفصل الثالث عشر من الكتاب هو «الاستعارة المكنية» ويقول الرازي في تعريفها: «هذا إنما يكون إذا لم يصرح بذكر المستعار بل ذكر بعض لوازمه تنبيهاً به عليه كقول أبي ذؤيب:

وَإِذَا الْمَيْتَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(الهللي، ١٩٩٥: ٣)

فكأنه حاول استعارة السبع للمنيّة، لكنّه لم يصرح بها، بل ذكر لوازمها تنبيهاً بها على المقصود (الرازي، ٢٠٠٤: ١٤٧).

أمّا السكاكي فقد قسم الاستعارة إلى مصرّح بها ومكني عنها وفسّر الأولى بأن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به والمخدوف المشبه، والثانية بالعكس بأن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه والمخدوف المشبه به، وفسر التخيلية بصد التحقيقية وهو ما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً بل هو صورة وهمية محضة؛ يقول في مبحث الاستعارة المكنية: «هي كما عرفت أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصّبها وهي أن تنسب إليه وتضيف شيئاً من لوازم المشبه به المساوية مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردّها بالذكر مضيفاً إليها على سبيل الاستعارة التخيلية من لوازم المشبه به ما لا يكون إلّا له ليكون قرينة دالة على المراد» (السكاكي، ٢٠٠٠: ٤٨٧).

فظاهر كلام السكاكي يشعر بأن الاستعارة المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه أي عين المشبه به بقرينة نسبة اللازم المساوي إليه أو إضافته إليه على سبيل التخيلية، وذلك بأن توهم المشبه مشبهاً به توهماً محضاً كما توهم اللازم في التخيلية فيكنى باسم المشبه عن اسم المشبه به (انظر: الأسفراييني، مخطوطة: ٢٩؛ الطيبي، ١٩٨٧: ٢٣٤-٢٣٥). واختار السكاكي رد التبعية إلى المكنية وقال: «الأضبط أن تقلب القضية فتجعل القرينة مستعاراً فتكون استعارة بالكناية... وهذا أولى لأن الاستعارة بالكناية أبلغ من التبعية وحمل اللفظ على الأبلغ أخرى» (الطيبي، ١٩٨٧: ٢٣٩-٢٤٠).

ومن الإشكالات الواردة على رأي السكاكي أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه فلا يكون استعارة، إذ الاستعارة عنده مطلقاً قسم من المجاز ولا مجاز وهذا إيراد على تفسيره الاستعارة بالكناية وهذه شبهة قوية؛ ومنها أنه قد صرح بأن (نطقت) مستعار للأمر الوهمي فيكون استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية فلزمه القول بالاستعارة التبعية (الإسفراييني، مخطوطة: ٢٩).

هذا وعبارات السكاكي متناقضة ومتغايرة في الظاهر و قد حاول الدارسون من بعده في ردّ ما رآه تارة وتوجيهه تارة أخرى، حتّى إن بعض المعاصرين يعتقد أن المراد من (المكنية) في عبارات السكاكي هو (المكنى بها) تارة و(المكنى عنها) أخرى؛ يقول: «لقد سبقت الإشارة إلى أنه يمكن أن يراد من المكنية «المكنى بها» أعني ما يتوسل به في الدلالة على عملية الكناية وما يرمز به عن الشيء المسكوت أو يراد منها (المكنى عنها) وهو الشيء المسكوت عنه والأمر المرموز إليه فمثلاً في قوله تعالى: «كانا يأكلان الطعام» (المائدة: ٧٥) المكنى بها هو العبارة وما دلت عليه بالمنطوق والمباشرة وأمّا المكنى عنها فهو ما يترتب على أكل الطعام وقد ترك ذكره في الآية» (فاضلي، ١٣٧٦: ٢٥٢) ثم على ضوء هذا التوضيح يفسّر عبارات المفتاح للخروج عن الإشكالات الواردة على السكاكي: أمّا كلام السكاكي فهو تارة يشير إلى أنه يريد من الكناية (المكنى بها) وذلك حيث يقول: هي - الاستعارة بالكناية - كما عرفت أن تذكر المشبه و تريد به المشبه به؛ أو يقول في إرجاع التبعية إلى المكنية: لو جعلوا الحال في (نطقت الحال بكذا) استعارة بالكناية عن المتكلم ... كما يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ... لكان أقرب إلى الضبط؛ فظاهر كلامه ههنا لا يلائم حمل الكناية على (المكنى عنها) لأن استعارة المشبه للمشبه به كما يراه تستفاد من متن العبارة ومنطوقها وأن ليس المستعار مسكوتاً عنه فلا يبقى فرق بين المكنية والمصرحة من هذه الناحية. و تارة أخرى يشير إلى أنه يعنى من الكناية الشيء المسكوت عنه والأمر المرموز إليه وذلك حيث يضع مقابل المصريح بها (المكنى عنها) وحيث يذكر أن المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعار منه واسمه مستعار والمشبه مستعار له (المصدر نفسه: ٢٥٣).

وحاول التفتازاني أن يخرج عن الإشكالات الواردة على السكاكي بتقدير قيد الحيشية تارة وحمل الاستعارة على المعنى المصدرى تارة أخرى (انظر: التفتازاني، ١٣٨٧: ٦٣٠-٦٣٢؛ المغربي، ١٩٩٢: ٤، ٢١٠) على أن هذا النوع من الاستعارة سمي (مكناً عنها) في مواضع و (الاستعارة المكنية) في مواضع أخرى (مطلوب، ٢٠٠٧: ٨٨) ولم أر من يسميها (المكنى بها) حتى نحكم أن السكاكي في بعض عبارات المفتاح أراد هذا المعنى.

والعصام الإسفراييني في رسالة الاستعارات يجعل الاستعارة المكنية من فروع (التشبيه المقلوب)، أي «يسعّار اسم المشبه للمشبه به فيكون غاية المبالغة في كمال المشبه في وجه الشبه كأظفار المنية، فالمراد بالمنية السبع ويجعل الكلام حينئذ كناية عن تحقّق الموت بلا مرية، فنشبت

المنية أظفارها بفلان. بمعنى نشب السبع أظفاره به كنايةً عن موته لا محالة وحينئذ لا تجوزُ في إضافة الأظفار إلى المنية ولا إشكال في جعل المنية استعارة مصرحة، ووجه تسميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح» (الإسفرائيني، مخطوطة: ٣٠-٣١).

ولكن يرد على مذهبه أنه يلزم أن يكون المذكور في الاستعارة بالكناية المشبه به لأن المنية على هذا الوجه كذلك وهو خلاف ما اتفق عليه كلمة القوم (الطرودي التونسي، ٢٠١٠: ٢، ٦٢١).

على أن للعصام في كتاب الأطول رأياً آخر، فإنه يقول فيه: «إن المنقسم إلى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصراحة ليست استعارة وهي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة، فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيم المجاز إلى المجاز العقلي والمجاز اللغوي...» (الإسفرائيني، ٢٠٠١: ٢، ٣٢٨) فلفظ الاستعارة عنده يطلق على معنيين أحدهما لفظي ولا علاقة له بالمعنى الاصطلاحي وهو الأعم والآخر الاستعارة بالمعنى الأخص التي هي الاستعارة التصريحية والأول هو المنقسم إلى التصريحية والمكنية ولا يلزم من هذا التقسيم أن تكون المكنية مجازاً، بل هي حقيقة والمصراحة مجاز.

وحاول آخرون أن يسهلوا الاستعارة بالكناية احترازاً عن التكاليف الموجودة فيها، فبعضهم يشير إلى أن عبدالقاهر في شرح بيت لبدي «وغداة ربح...» لم يذكر إلا أن إثبات اليد للشمال تخييلٌ ولم يتعرض بعده لاستعارة بالكناية وغيرها... فتقدير التخييل في ذلك ونحوه يغني عن تقدير الاستعارة بالكناية (الصعيد، ١٩٩٩: ٤ و ١٣٦).

وبعضهم يرى أن «الطريق الأقرب الذي يفهمه أصحاب الكلام أنفسهم هو أن يكون الكلام من قبيل التشبيه البليغ الذي لم يذكر فيه المشبه به بلفظه، إنما ذكر بدله ما يدل عليه من صفاته أو خصائصه أو لوازمه... وأصل الكلام في عبارة الهدلي: المنية سبع ينشب أظفاره فإذا أقبلت المنية لم تنفع التماثل؛ هذا تشبيه بليغ لكنه حذف لفظ المشبه به وهو كلمة (سبع) واكتفي بذكر أداة افتراسه وهي أن ينشب أظفاره وأسند هذا الإنشابة إلى المنية بدل أن يسند لفظ السبع إليها واقتضى هذا الإسناد مقتضيات لفظية نحوية...» (الميداني، ١٩٩٦: ٢ و ٢٤٥-٢٤٦) وهذا قريب من رأي الخطيب فعليه أيضاً قد يضمن التشبيه فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به فسمي التشبيه استعارة بالكناية أو مكنياً عنها (الأنصاري، مخطوطة: ٥٣-٥٤).

٤ . الاستعارة المكنية عند البالكي

ينبغي أن نعلم ابتداءً أن البالكي تحدث عن الاستعارة المكنية في موضعين؛ في رسالته البيانية وفي حاشية على كتاب البرهان للكلنبوي - وهو كتاب في علم المنطق - وهو في كلا الموضوعين صرح بأنه على رأي السكاكي؛ يقول في الرسالة البيانية: «فالمكنية لفظ المشبه المستعار للمشبه به بادعاءً أنه عينه كما هو عند السكاكي وعليه رأي الفقير [أي: البالكي] وعند الخطيب الدمشقي هو نفس التشبيه المضمّر في النفس وعند السلف لفظ المشبه به المستعار للمشبه به المضمّر الرموز إليه» (البالكي، الرسالة البيانية، مخطوطة). ثم يقول في مقام البحث عن قرينة المكنية: «قرينة المكنية نفس الملائم كما هو عند السكاكي وعليه رأي الفقير وهي عند الخطيب والسلف نسبة ملائم المشبه به إلى المشبه مجازاً عقلياً في جميع المواد وعند الزمخشري وأبي القاسم السمرقندي نسبة ملائم المشبه به إلى المشبه مجازاً عقلياً في صورة لم يكن للمشبه ملائم المشبه به وإلا فلفظ ملائم المشبه به المستعار لملائم المشبه استعارة تصريحية» (المصدر نفسه)؛ فهو في هذه الرسالة لم يزد شيئاً على ما قاله السكاكي وأصحابه عن الاستعارة المكنية وقرينتها.

أما الذي يهمننا ههنا فما كتبه في حاشية البرهان؛ فلنأت بما قاله الكلنبوي تمهيداً للحديث عن تحقيق البالكي؛ يقول الكلنبوي في مباحث الألفاظ عند ذكر الاستعارة في المفرد المنقسم إلى المصرح به و الرموز إليه: «وإما في المفرد الرموز إليه هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب إليه السكاكي من أن المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا، ولا يخفى أن لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلاً عن الاستعارة وبخلاف ما ذهب إليه الخطيب من أنها التشبيه المضمّر في النفس وهو في المثال تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى أن التشبيه معنى قائم بالذهن لا لفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وإن لم يكن مصرحاً به في الكلام كما لا يخفى» (الكلنبوي، ١٣٤٧: ٢٩-٣٠).

فاختار صاحب البرهان مذهب السلف وأورد على السكاكي بأن المراد من (الحال) في مثل (نظقت الحال) هو المعنى الحقيقي فلا مجاز ولا استعارة، كما أورد على مذهب الخطيب بأن التشبيه الذي يتحدث عنه هو من قبيل المعاني والاستعارة من قبيل الألفاظ.

ومهما يكن من أمر فإن البالكي حقق المسألة وأبدى برأيه دفاعاً عن السكاكي وقال: «الذي حققناه في البيان وارتضاه قلبنا بعد تجديد النظر مراراً أن في الاستعارة المكنية يقدر أولاً تشبيه مثل الحال بفرد من أفراد المتكلم كزيد في إتمام البيان مثلاً وظهوره، فيحصل من هذا

التشبيه أن كلاً من المشبه به أعني (زيداً) مثلاً والمشبه أعني (الحال) مثلاً فرد من أفراد مطلق المتكلم؛ لكن الأول حقيقةً وادعاءً والثاني ادعاءً فقط. ثم يراد المبالغة في التشبيه فيعكس الأمر أي يجعل زيد مشبهاً والحال مشبهاً به؛ فالتشبيه الحقيقي الأول مقدم على التشبيه المقلوب رتبةً وزماناً لكن تقديراً تارةً و تحقيقاً أخرى؛ إذا الأول شرط للانتقال إلى الثاني. فبمقتضى التشبيه الأول، معني (نطقت الحال): نطقت (الحال) التي تشبه (زيداً) المتكلم التي هي فرد من أفراد المتكلم ادعاءً، فلفظ الحال مذكور في معناه الحقيقي والصفتان لا تخرجانها عن حقيقتها وهذا منشأ زعم المصنف في قوله: (و لا يخفى). وبمقتضى التشبيه الثاني معناه: نطقت (الحال) التي يشبهها (زيد) الذي هو ليس بمتكلم حقيقةً بحسب الادعاء التي هي فرد من أفراد المتكلم حقيقةً بحسب الادعاء فالصفة الثانية أخرجتها من حقيقتها وإن أريد بها أصل معناها الحقيقي. والحاصل أنه يجب أن يكون المشبه به فرداً حقيقياً ولو ادعاءً من أفراد مطلقه (كهذا الأسد) و(الحال) لمطلق (المتكلم) و المشبه فرداً ادعائياً (كالرجل الشجاع) و(زيد) وليعكس في التشبيه المقلوب؛ فالحق مع السكاكي ولا يتجه عليه أن النطق ليس من لوازم الحال فتأمل» (السكاكي، حواشي البرهان، مخطوطة).

فأول أمر نواجهه في هذا التحقيق أن الاستعارة المكنية تحوي تشبيهن ثانيهما تشبيه معكوس والمراد منه المبالغة؛ ونحن نستطيع أن نجد جذور هذا القول -أي القول بالتشبيه المقلوب- عند الآخرين؛ فهذا هو السكاكي يشير إلى المبالغة في التشبيه في الاستعارة المكنية ويقول: «ندعي ههنا اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً له بارتكاب تأويل و هو: أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه بالطريق المعهود» (السكاكي، ٢٠٠٠: ٤٨٨).

وربما كان هذا القول باعثاً في أن يجعل الفاضل العصام الاستعارة المكنية فرعاً للتشبيه المعكوس من أول الأمر ويقول: «كما يجعل المشبه مشبهاً به مبالغة في كماله في وجه الشبه حتى استحق أن يلحق به المشبه به كقول محمد بن وهيب:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجَهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدِحُ

(الاصبهاني، د.ت: ١٧ و ١٤٨)

حيث شبه غرة الصباح بوجه الخليفة، كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فيكون غاية المبالغة في كمال الشبه في وجه الشبه كأظفار المنية» (الإسفرابيني، مخطوطة: ٣٠-٣١)؛ إلا أن البالكي لا يريد أن يجعل هذا النوع (استعارة مصرحة) كما فعل العصام، فالمكنية عند أصحاب السكاكي - ومنهم البالكي في هذه المسألة - قسيم المصراحة، كما أن مراد العصام بالمكنية، (المكي بها) لأن منطوق العبارة عنده كناية عن تحقق الموت كما مرت الإشارة إليه.

هذا وإن ابن القره داغي - وهو من معاصري البالكي - يقول في حاشية على قول الكليني: (بخلاف ما ذهب إليه السكاكي) (الكليني، ١٣٤: ٢٩) ما نصه: «يجوز حينئذ كون الاستعارة بالكناية استعارة مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة في التشبيه، فهي أبلغ من المصراحة كما قاله العصام كأن يقال: استعيرت الحال بعد تشبيه المتكلم بما ادعاء للمتكلم وأريد بها معناها بعد جعلها متكلماً تنبيهاً على أنها بلغت في الإفصاح عن المراد مرتبة ينبغي أن يستعير المتكلم عنها اسمها» (المصدر نفسه، حاشية القره داغي)؛ ولكن لا يناسب ما قاله العصام رأي السكاكي لأنه - كما أشرنا سابقاً - يجعل الاستعارة بالكناية من قبيل المصراحة وربما كان هذا باعثاً لعدم إشارة البالكي إلى رأي العصام.

ونرى في تحقيق البالكي أمراً ثانياً وهو التصريح بتقدير تشبيهين في الاستعارة بالكناية وهذا مما لا أرى أحداً أشار إليه بهذه الصراحة.

ولا يخفى ما في التقديرين من التكلف إذا كان المراد تقدير أصحاب الكلام فلا يتصور من قائل أن يعتبر هذين التشبيهين في كلامه، إلا إذا أراد البالكي التقدير في إجراء الاستعارة فيكون تصوره أقرب.

ومهما يكن من أمر فإن البالكي أراد من خلال الحديث عن هذين التقديرين الجواب عما أُورِد على السكاكي وقد صرح به صاحب كتاب البرهان أيضاً بقوله: «ولا يخفى أن لفظ الحال حقيقة لا مجاز» (الكليني، ١٣٤٧: ٢٩) فمنشأ قول الكليني - وقد أخذه من أصحاب البلاغة - أنه قدر التشبيه الأول فقط، ولا شك أن لفظ (الحال) مثلاً مستعمل في المعنى الحقيقي في هذا التشبيه؛ أما إذا انتقلنا إلى التشبيه الثاني فـ(الحال) فردٌ من أفراد المتكلم حقيقة لكن بحسب الادعاء والادعاء يخرجها عن الحقيقة، فتكون مجازاً وانحل الإشكال.

وما أُورِد على السكاكي ههنا من أقوى الشبهات الواردة على كلامه في المفتاح؛ يقول صاحب مواهب الفتاح:

«ولا يخفى أن حاصل ما ذكر أن المنية أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكي آنفاً وبعُد به عن التحقيق وأنه ليس فيه إلّا مجرد الدعوى وأجيب عنه بنحو ما ذكر المصنف وزدناه نحن تأكيداً وبياناً فيما تقدم وهو أن غايته أنا أطلقنا لفظ المنية على غير معناها بالادعاء وذلك لا يخرجها عن اطلاقها على معناها حقيقةً في نفس الأمر إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها وعبارة السكاكي دالة على أن المراد الطرف الآخر حقيقة كما تقدم فلا تدخل الاستعارة بالكناية فيما عرف به الاستعارة وهو أنها هي اللفظ المنقول عن أحد طرفي التشبيه وأريد به الآخر؛ إذ المنية مقطوع بأنه إنما أريد بها حقيقة الموت وادعاء السبعية لها لا يخرجها عن معناها لأن الدعوى لا تؤثر في المعنى» (المغربي، ١٩٩٢: ٤، ٢١٠)؛ أما صريح قول البالكي فيدل على أن الادعاء يخرج الكلمة عن حقيقتها «وإن أريد بها أصل معناها الحقيقي» (انظر: البالكي، مخطوط، حواشي البرهان).

وظاهر عبارة البالكي يدل على أنه خالف التفتازاني في المسألة؛ فالسعد يشير إلى هذا الإشكال بقوله: «وبالجملة أن كل أحد يعرف أن المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازاً ألبتة وعلى هذا يندفع ما قيل إن لفظ المنية بعد ما جعل مراداً للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاءً لا تحقيقاً فلا يكون حقيقة بل مجازاً وكذا ما قيل: إن المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن إنكاره؛ وذلك لأننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف، لأن الادعائي هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر» (التفتازاني، ١٣٨٧: ٦٣٠-٦٣١).

وللخروج عن هذا الإشكال يأتي التفتازاني بجوابين: الجواب الأول اعتبار قيد الحيثية في التعاريف - ومنها تعريف الحقيقة - فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوع له بالتحقيق من حيث إنها موضوع لها بالتحقيق وكلمة «المنية» المستعملة في مثل أنشبت المنية أظفارها... ليست مستعملة في المعنى من هذه الحيثية، بل استعمالها في الموت من حيث إنه جعل فرداً من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وهذه الحيثية تخرج المنية عن الحقيقة وتدخلها في المجاز بخلاف الحيثية الأولى (انظر: نفس المصدر: ٦٣١). والجواب الثاني إرادة المعنى المصدرية من لفظ (الاستعارة) في جميع المواضع من كلام السكاكي، لأن السكاكي يريد من هذا اللفظ المعنى المصدرية تارة واللفظ المستعار تارة أخرى، فلا يندفع الإشكال إلّا إذا قدرنا في كلامه في الموضوع الثاني مضافاً ليحمل اللفظ على المعنى المصدرية أيضاً:

«والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وإرادة المشبه به أراد بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوي أراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا إشكال عليه؛ إلا أنه صرح في آخر مبحث الاستعارة التبعية بأن المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال من المتكلم إلى غير ذلك من الأمثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بأن الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الإشكال. فالوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف، أي: ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على أن المراد بالاستعارة معناها المصدرى؛ أعني: استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الإشكال بحذفه» (المصدر نفسه: ٦٣١-٦٣٢).

والتفسير بالمعنى المصدرى لا يختص الاستعارة بالكناية، لأن بإمكاننا أن نفسر الاستعارة المصرح بها بالمعنى المصدرى أيضاً ونقول: «أما ذكر المشبه به وإرادة المشبه» ويفهم منه أن المستعار هو لفظ «المشبه به» ففي الاستعارة بالكناية هكذا يفهم من التفسير بالمعنى المصدرى أن المستعار هو لفظ «المشبه» (انظر: نفس المصدر، حواشي السيد) إلا أن يقال: إن مراد التفتازاني أن الاستعارة بالكناية هو تقدير إطلاق المشبه به على المشبه وذكر المشبه وإرادة المشبه به إدعاءً. ويستفاد من هذا التفصيل أن البالكي أخذ من المتقدمين فيما قال به من أن الادعاء يخرج الكلمة من معناها الحقيقي على أن التكلف واضح في قول التفتازاني وسائر أصحاب الحواشي والشروح، فمن هذه الجهة قول البالكي أقرب إلى الفهم والذوق. ولا يخلو تحقيق البالكي عن التكلف، فإن تقدير تشبيهين في الاستعارة المكنية بعيد جداً - كما أشرنا إليه فيما مرّ - كما أن رأي السكاكي لا يوافق في نفسه الأذواق السليمة والأطباع المستقيمة فكيف الحال في تأويله وتوجيهه بالوجه المنطقي والتقدير البعيدة الخالية عن الفائدة في أكثر الأحيان.

هذا وإذا قارنا رأي السكاكي ودراسة البالكي ببعض من سائر الآراء الموجودة في المسألة فلا يبقى مجال للشك في أن لا سبيل لهذه التكلفات في ساحة الكلام الفصيح البليغ، فإذا أمكن أن نقول بالتخييل من دون القول بالاستعارة بالكناية مثلاً، فأى حاجة في تقدير تشبيهين يستلزم أحدهما الآخر ثم القول بالحقيقة والادعاء والحقيقة بحسب الادعاء إلى آخر ماجاء في دراسة البالكي. وبعبارة أخرى فإن هذه الدراسة تنتمي إلى روح منطقي وفلسفي ولا نسبة

بينها وبين ما تهدف إليه الدراسات البلاغية من تذوق الجماليات الموجودة في النصوص الأدبية. ويتضح هذا الأمر إذا دققنا النظر في عبارات الجرجاني في أسرار البلاغة —وأشرنا إلى بعضها في هذا البحث— فإنه يتحدث عن التخييل و التشبيه في النفس من دون أن يأتي بهذه التقديرات المتكلفة بل إنه يأخذ بأيدينا لنسمو ونخلق في جماليات الأمثلة المذكورة. فالشمال له يد وهو يتصرف بها كما يتصرف الإنسان في الأشياء والمنية لها أظفار والحال لها نطق وهكذا. نعم خلقت هذه التكاليف في عصور التدوين وخاصة بأيدي أصحاب الحواشي والبالكي يحاول أن يوفق ويلائم بين كلمات القوم وحديثه ناظر إلى كلامهم أكثر من أن يكون ناظراً إلى حقيقة المسألة.

٥. نتيجة

يمكن أن نلخص نتيجة هذا البحث فيما يلي:

إن تحقيق البالكي في الاستعارة المكنية فيه شيء من الجدة وكثير من التكلف على أنه يمكن أن يعد طريقة بديعة للخروج عن الإشكالات الواردة على السكاكي فيما قال به؛ فهو جعل الاستعارة المكنية حاوية لتشبيهين يلزم من الأول المستقيم، الثاني المعكوس، ثم أثبت أن منشأ زعم الذين أوردوا الإشكال على رأي السكاكي هو النظر إلى التشبيه الأول؛ فعليه كلمة (الحال) مثلاً مستعملة في معناه الحقيقي؛ أما إذا نظرنا إلى التشبيه الثاني - وهو معكوس- فالكلمة مستعملة في المعنى المجازي وخارجة عن الحقيقة وبهذا ينحل الإشكال. ولا بد أن ننظر إلى دراسة البالكي من جهتين: الأولى أنه أزاح الإشكال عن رأي السكاكي ومن هذه الجهة يكون تفسيره أسهل و أقرب إلى الفهم من سائر التفاسير الموجودة، على أن القول بالتشبيه المقلوب لم يخلق عنده من لاشيء وجذور المسألة موجودة لدى القدماء. الثاني أن رأي البالكي متكلف في نفسه لأنه يدافع عن مذهب متكلف، يتضح هذا الأمر إذا قارناه بما أتى به الجرجاني أولاً ثم تبعه الآخرون ومنهم الخطيب القزويني. ومهما يكن من أمر فإن التحقيق جدير بأن يوضع في قائمة الآراء المتعددة المذكورة في بحث الاستعارة المكنية.

الهوامش

١. هي منطقة من مناطق أورامان الإيرانية الواقعة في جنوب محافظة كردستان و يقال لها بالكردية: ژاوهرو.
٢. يقال لها بالفارسية: جور.
٣. و هي من نواحي محافظة كردستان في غرب المحافظة.
٤. الواقعة شرقي مريوان.
٥. ومما هو حدير بالإشارة أن عبدالكريم المدرس يقول: «إن البالكلي ولد في قرية (ههين من) من توابع سنندج في محافظة كردستان في حدود سنة ألف وثلاثمائة وعشرين هجرية» (المدرس، ١٩٨٣: ١٢٥) ولا نشك في أنه سهو منه بعد تصريح البالكلي في حاشية رسالته البيانية إلى تاريخ ميلاده ومحلّه (البالكلي، الرسالة البيانية، مخطوطة).
٦. كرر هذا الموصول أربع مرات في نص البالكلي على أنه صفة لـ(الحال).
٧. أي الشجاع.

المصادر

- القرآن الكريم.
- أبوموسى، محمدحسين، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، القاهرة، دارالفكر العربي، د.ت.
- الإسفرائيني، إبراهيم، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، حققه وعلق عليه عبدالحميد الهنداوي، بيروت، دارالكتب العلمية، ٢٠٠١.
- _____، رسالة الاستعارات المشهورة بعصام استعاره، نسخة مخطوطة من مكتبة الباحث الشخصية، د.ت.
- الأصبهاني، أبوالفرج، الأغاني، التصحيح أحمد الشنقيطي، مصر، القاهرة، مطبعة التقدم، د.ت.
- الأنصاري، القاضي زكريا، أفضى الأمان في علم المعاني، تصوير المخطوطة من مكتبة عبدالكريم المدرس، د.ت.
- البالكلي، محمد باقر، حواشي البرهان للكليني، تصوير المخطوطة من مكتبة البالكلي، د.ت.
- _____، الرسالة البيانية، نسخة مخطوطة من مكتبة الباحث الشخصية، د.ت.
- _____، جامع الفوائد، سنندج، انتشارات كردستان، ١٣٧٧ ش.
- التفتازاني، سعدالدين مسعود، المطول و معه حاشية السيد شريف الجرجاني، صححه وعلق عليه أحمد عزو عنايه، دار الكوخ للطباعة والنشر، ١٣٨٧ ش.
- الجرجاني، عبدالقاهر، أسرار البلاغة، شرح وتعليق وتحقيق: محمدعبدالمعتمد خفاجي و عبدالعزيز شرف، بيروت، دارالجيل، ١٩٩١.

- الخطيب القزويني، جلال الدين محمد، التلخيص في علوم البلاغة، دارالفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٠٤.
- الرازي، فخرالدين محمد، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق نصرالله حاجي مفتي أوغلي، بيروت، دار صادر، ٢٠٠٤.
- روحاني، بابا مردوخ، تاريخ مشاهير كرد، تهران، سروش، چاپ سوم، ١٣٩٠.
- الزنجشيري، جارالله أبو القاسم محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبدالموجود، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٩٩٨.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، حققه وقدم له عبدالحميد الهنداوي، بيروت، دارالكتب العلمية، ٢٠٠٠.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، شرح عقود الجمان في علمي المعاني والبيان، حققه وعلق عليه محمد عثمان، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- الصعدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٩٩.
- العامري، لييد، ديوان، اعتنى به حمدو طماس، بيروت، دارالمعرفة، ٢٠٠٤.
- الطرودي التونسي، أحمد مصطفى، جامع العبارات في تحقيق الاستعارات، دراسة وتحقيق محمد رمضان الجري، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٠.
- الطبي، شرف الدين حسين، كتاب البيان في علم المعاني والبدعي والبيان، تحقيق هادي عطية مطر الهلالي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٧.
- العلوي اليميني، يحيى، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مراجعة وضبط وتدقيق محمد عبدالسلام شاهين، بيروت، دارالكتب العلمية، ١٩٩٥.
- فاضلي، محمد، دراسة و نقد في مسائل بلاغية هامة، مشهد، جامعة فردوسي، الطبعة الثانية، ١٣٧٦ ش.
- الكلنبوي، إسماعيل بن مصطفى، كتاب البرهان، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٤٧ ق.
- المدرس، عبدالكريم محمد، علمنا في خدمة العلم والدين، بغداد، دارالحرية، ١٩٨٣.
- مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية، بيروت، مكتبة الناشرون، ٢٠٠٧.
- المغربي، أبو يعقوب، مواهب الفتاح، وهو مطبوع ضمن شروح التلخيص، بيروت، دارالهادي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٢.
- الميداني، عبدالرحمن حسن حبتكة، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دمشق، دارالنظم، ١٩٩٦.
- الهلدي، أبو ذؤيب وشعراء آخرون، ديوان الهلاليين، القاهرة، دارالكتب المصرية، ١٩٩٥.